

حوارات تكشف الذكاء الزائف

كرم نعمة
كاتب عراقي
مقيم في لندن



لأن صناعة السؤال فن صحافي يتطلب أكثر من الذكاء من أجل الوصول إلى المزيج الصحيح للإجابة الأكثر طلباً من الجمهور، فإن الخبرة والمعرفة والممارسة والقدرة على الحكم والمهارة كلها أمور تلعب دوراً في اختيارات الصحافي لنوعية وتوقيت إطلاق السؤال.

وحقيقة الأمر، لا يكمن ضعف الكم الهائل من الحوارات التلفزيونية في أسئلة المحاورين وحدهم، بل يكشف لنا عن جبل من الفنانين المفتقدين للذكاء قبل الثقافة والمعرفة، أنهم يعرون ضحالة وعيهم على الأغلب في حوارات تلفزيونية مكررة.

فبقدر لا أهمية لإطلاق سؤال يعرف المحاور إجابته مسبقاً، مثلما يعرف المشاهدين ذلك، تكمن عدم أهمية ما يقوله الفنان عندما يستعين بالسطحي والمكرر والجدل والانتهاكات بطريقة عاجزة في التعبير عن أفكاره وطريقة إيصالها للجمهور.

من سوء حظ الجمهور اليوم أن أكثر الحوارات التلفزيونية نجومها من الفنانين، لكنها بلا أي إضافة مفيدة، أو مساعدة على إثارة الأسئلة الجديدة.

ما الهدف من إثبات ما تعرفه بالفعل وإفراق طاقة في الكلام في هذه العملية؛ فسطحية سؤال مثل "هل تحدثنا عن بداياتك الفنية؟" تعبير عن جهل المحاور بضيفه، تقابله على الأغلب إجابات لا تضيف شيئاً عما قيل سابقاً.

بدلاً من ذلك يفترض أن يطلق سؤال متعلق بتحليل قوة أو ضعف بدايات الفنان، ويقابله الفنان بقراءة معاصرة لمجرب سابق وإعادة التعريف به بطريقة النظر إليه اليوم ومدى أهميته. وبقدر إدانتنا لافتقار الصحافي إلى مهارة صناعة السؤال فإنني في المقابل أشير إلى افتقار كم كبير من الفنانين للذكاء والقدرة على التعبير عن أنفسهم، فقد صار الجمهور يصاب بخيبة جراء ضعف وعي فنانين أحبهم ومحسوسين وفق التقييم المفرط بالمعايير على النجوم.

بإمكان أي من قراء هذا المقال أن يدافعوا عن فكرته باستعادة العشرات من الحوارات التي اكتشفوا فيها جهل فنانين معروفين. فالحوار التلفزيوني يتكف بوضوح عن الذكاء.

إذا كان التواضع هو السمة المميزة للأشخاص الأذكياء للغاية، فإن الذكاء هو نتاج للتجربة والمعرفة، والأذكياء يدركون بشكل مؤلم الأشياء التي لا يعرفونها أو لا يستطيعون القيام بها. ووفق ألان ترابوليونيس خبير صناعة الإعلانات الذي أجرى العشرات من المقابلات مع مشاهير الفن في العالم، لا يمكن للأذكياء من الفنانين أثناء اللقاءات أن يبالبوا ويسقطوا في فخ الأحاديث الجانبية والشخصية، ولا يحتاجون لسبب معقد للتصرف وفق سريرتهم، ولا يخططون الأسئلة بقدر ما يجيدون بكفاءة فن الإصغاء.

هذا الخبر في الإعلانات يكشف لنا بلا مواربة تراجع الذكاء وهو يحدد مواصفات الأذكياء الذين التقى بهم. ومن السهولة بمكان عكس هذه المواصفات على كم هائل من الحوارات المتدفقة علينا في التلفزيونات العربية.

الأثرياء من الفنانين عليهم أن يُشعروا المشاهدين بتواضعهم عند إثارة الأسئلة عن فرواتهم. التواضع هنا تعبير عن أقوى درجات الذكاء لمجرد أنه متعلق بالمال.

وإن نصية أو مصورة، تتضمن قذفاً أو تجرباً أو سباً موجهاً لجهة من جهات الوطن أو مكوناته من مكونات الشعب أو تبث الكراهية بين هذه المكونات أو تحرض بعضها على بعض.

ومن أبرز ردود الفعل السياسية حول القانون الجديد ما كتبه الرئيس السابق لحزب "تواصل" المعارض؛ محمد جميل ولد منصور في صفحته على فيسبوك، قائلاً "لا أشك أن هناك توسعاً مبالغاً فيه في الحديث عن الأمور والناوئين التي أشار إليها مشروع القانون، وأنه لم يعد كثير من الأسف يفرقون بين النقد والاشتم، وبين تقويم السياسات والوقوع في الأعراس، واستسهل البعض من هذا الكثير إثارة المواضيع الحساسة والمؤثرة على وحدة وتماسك الوطن والمواطنين على نحو تطفئ فيه الإثارة وربما شيء من التحريض والكراهية".

وأضاف "معالجة كل هذا أو بعضه بالقانون مفهومه ومقبولة وربما مطلوبة، ولكنها مع ذلك مقلقة".

قواعد مشددة تضبط الدعاية الانتخابية في الإعلام المغربي

منع الصحافيين من التأثير على الناخبين بالأفكار أو تأويل المداخلات



قرارات جديدة لضمان مبدأ الحياد الإعلامي

ويحرص الإعلام العمومي على الإسهام في محاربة الأخبار الزائفة التي من شأنها التأثير على السير العادي للانتخابات.

وتلتزم قنوات الإعلام العمومي بعدم فصل مقتطفات تصريحات وتعليقات الفاعلين السياسيين وغيرهم من المتدخلين عن سياقها، وبالتالي من البث، وضمان عدم استغلال الصحافيين ومقدمي البرامج لمواقعهم خلال تدخلاتهم، للتعبير عن أفكار محيزة أو لتقديم تآويلات مغرضة.

وأشار رشيد لزرق إلى أن هذه المحظورات تصب لصالح قطع الطريق على كل من يحاول استغلال الرموز الدينية والوطنية بهدف اكتساب دعم جماهيري لحزبه، مستنداً على التجربة التي أظهرت أن المال الانتخابي هو الأخطر على الانتخابات إلى جانب استغلال ممتلكات الدولة وتوظيفها في العملية الانتخابية.

واعتبر حزب التقدم والإستراتيجية المعارض، أن هذه الشروط مجتمعة من شأنها إعادة الثقة والرفع من معدلات المشاركة، بإفق إسباب المؤسسات الانتخابية المصادقية الضرورية والارتقاء بالمسار الديمقراطي الوطني.

ودعا الحزب إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية لتحسين إمكانيات ووسائل الدولة من أي استعمال لأغراض انتخابية، كما جدد دعوته إلى توفير الأجواء المناسبة من أجل ضمان المشاركة الواسعة في الانتخابات، وعبر عن أمله في إحداث الجو السياسي المناسب لتنظيم هذه الاستحقاقات في ظروف جيدة، وضمان شروط النفاذ الشريف والنزيه والمتكافئ.

ودعت الهيئة إلى تفادي استضافة خبراء ذوي انتماء حزبي في برامج الفترة الانتخابية. كما منعت استضافة الشخصيات الحزبية حتى في البرامج غير المرتبطة بالانتخابات، كالبرامج الرياضية والترفيهية والفنية وبرامج الألعاب وغيرها.

وألزمت القرارات الجديدة الشركات الوطنية الغربية للسمعي البصري إعلام "الهناكا" كتابياً بمواعيد بث البرامج المعدة للحملة الانتخابية بأربع وعشرين ساعة على الأقل قبل بداية فترة الحملة الانتخابية الرسمية.

وأكدت رئيسة "الهناكا" لطيفة أخرياش، أن التفويض المخول لهذه الهيئة يجعل منها فاعلاً مؤسساً هاماً في توطيد الديمقراطية وتعزيز احترام تعددية الرأي والتنوع، وضمان الحرية والمنافسة الحرة داخل المشهد السمعي البصري المغربي. ويشهد المغرب في الفترة الأخيرة حملات انتخابية سابقة لأوانها في مختلف الجهات والأقاليم، ويحظر القانون المغربي على المرشحين استخدام الصفة الحكومية أو الوزارية على المنشورات إلى جانب عدم استخدام آيات قرآنية أو رموز وطنية.

وأصدرت "الهناكا" قرارات جديدة لضمان مبدأ الحياد، ألزمت بموجهها قنوات الاتصال السمعي البصري بعدم السماح بالظهور أو التدخل بأي شكل من الأشكال للصحافيين والمنشطين ومقدمي البرامج في حال ترشحهم للانتخابات؛ وذلك ابتداء من تاريخ الإعلان الرسمي عن الترشيحات للانتخابات إلى حين انتهاء عملية التصويت.

كما ألزمت "الهناكا" خدمات الاتصال السمعي البصري بالتمييز بين الخبر والتعليق في برامج الفترة الانتخابية وتمنع عن بث أي تدخل أو تصريح يتضمن قذفاً أو سباً أو إهانة.

وبحسب القرار، فإنه يتعين على خدمات الاتصال السمعي البصري الحرص على عدم تضمين برامج الفترة الانتخابية بأي شكل من الأشكال المواد التي من شأنها المس بوثابيت المغرب أو النظام العام أو الكرامة الإنسانية أو باحترام الغير أو التحريض على العنصرية أو الكراهية أو العنف أو إضفاء المعطيات المحمية بالقانون أو الدعوة إلى القيام بحملة لجمع الأموال.

ويعتبر مشروع القانون طبيعة ومفهوم المساس بالأمن الوطني؛ حيث نص على أنه "يعتبر مساساً بالأمن الوطني كل نشر أو توزيع لمواد نصية أو صوتية أو مصورة عبر استخدام تقنيات وسائل الإعلام الرقمي أو منصات التواصل الاجتماعي، تستهدف النيل من الروح المعنوية لأفراد القوات المسلحة وقوات الأمن وزعزعة ولائهم".

واعتبر الصحافي الموريتاني عبدالله سيديا ولد الشيخ أحمد بأن القانون انتكاسة للحرية، وقال "نريد من وزير العدل تعريفاً محدداً للإساءة" والإجابة على السؤال: متى يكون القول إساءة في حق الرئيس وبأي مفردات؛ القانون الجديد مطاط وقابل للتكييف وهو انتكاسة لحرية التعبير.

وحدد القانون مفهوم "السلم الأهلي" في المادة الرابعة بأنه "يعد مساساً بالسلم الأهلي وباللحمة الاجتماعية كل توزيع عبر وسائل الإعلام الرقمية أو وسائل التواصل الاجتماعي لمواد صوتية

وسيلة كانت، إلى حين إغلاق آخر مكتب للتصويت.

وتكشفت "الهناكا" أن التلفزيونات والإذاعات ملزمة بالامتناع عن بث أي بيان أو تعليق أو تصريح لمراقبي الانتخابات قبل انتهاء عملية التصويت، كما حذرت "قنوات السمعي البصري من مغبة بث الانتخابات، يشارك فيها ممثلو أو ممثلات الأحزاب السياسية".

وتعتبر الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري هيئة دستورية مستقلة للحكامة الجيدة والتنظيم وسائل الإعلام السمعية البصرية.

وأضاف رشيد لزرق، أستاذ العلوم السياسية والقانون الدستوري، أن نشر هذا الدليل جاء بهدف ضبط قواعد العمل في الحملة الانتخابية لوسائل الإعلام، وتأكيد التزامها في برامجها الإخبارية والحوارية أو المناظرات السياسية وضبط شروط إنتاج البرامج والتقارير والفقرات المتعلقة بالحملة الانتخابية.

ويضاف لزرق في تصريح لـ "العرب"، أن "الغاية من القرار فسح المجال للنقاش العمومي وفق ضوابط تحترم الخيار الديمقراطي وتواكب المغرب لترسيخ انتخابات حرة ونزيهة".

ويتنافس عدد كبير من الأحزاب السياسية على 395 مقعداً في البرلمان المغربي، بعدما تقرر إجراء الانتخابات البرلمانية والجماعية والجهوية في سبتمبر، وانتخابات أعضاء مجلس المستشارين في أكتوبر القادم.

ومنع المجلس الذي يتبع الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري "الهناكا" على القنوات التلفزيونية العمومية تقديم نتائج استطلاعات الرأي يوم الاقتراع التي تستند إلى أخذ رأي الناخبين مباشرة عند خروجهم من مكاتب التصويت أو تقديم تقديرات النتائج أو التوقعات بأي

أصدرت السلطات المغربية قرارات جديدة لضبط الحملات الانتخابية التشريعية والجهوية في وسائل الإعلام العمومية لضمان مبدأ الحياد، واحترام قواعد الممارسة المهنية ومبادئ التعددية والتوازن والنزاهة داخل المشهد السمعي البصري في المغرب.

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي



الرباط - أصدر المجلس الأعلى للسمعي البصري في المغرب قواعد الحملة الانتخابية بالقنوات التلفزيونية والإذاعات، والتي شملت قائمة من المنوعات والمحظورات من أجل ضمان الحياد والتعددية بين الأحزاب السياسية في وسائل الإعلام العمومية، وقطع الطريق على التشنجات والأخبار الكاذبة التي بدأت بالظهور.

ويأتي قرار المجلس قبل شهرين على الانتخابات التشريعية والجهوية العامة المقررة في الثامن من سبتمبر القادم، ليضمن الإعلام العمومي بضمان الحق في الخبر لصالح المواطن وفي التعبير عن الرأي لصالح الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات وبتحريم قواعد الممارسة المهنية ومبادئ التعددية والتوازن والنزاهة والموضوعية.

ويؤيد رشيد لزرق، أستاذ العلوم السياسية والقانون الدستوري، أن نشر هذا الدليل جاء بهدف ضبط قواعد العمل في الحملة الانتخابية لوسائل الإعلام، وتأكيد التزامها في برامجها الإخبارية والحوارية أو المناظرات السياسية وضبط شروط إنتاج البرامج والتقارير والفقرات المتعلقة بالحملة الانتخابية.

ويضاف لزرق في تصريح لـ "العرب"، أن "الغاية من القرار فسح المجال للنقاش العمومي وفق ضوابط تحترم الخيار الديمقراطي وتواكب المغرب لترسيخ انتخابات حرة ونزيهة".

ويتنافس عدد كبير من الأحزاب السياسية على 395 مقعداً في البرلمان المغربي، بعدما تقرر إجراء الانتخابات البرلمانية والجماعية والجهوية في سبتمبر، وانتخابات أعضاء مجلس المستشارين في أكتوبر القادم.

ومنع المجلس الذي يتبع الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري "الهناكا" على القنوات التلفزيونية العمومية تقديم نتائج استطلاعات الرأي يوم الاقتراع التي تستند إلى أخذ رأي الناخبين مباشرة عند خروجهم من مكاتب التصويت أو تقديم تقديرات النتائج أو التوقعات بأي

قانون جديد لحماية الرموز الوطنية يثير مخاوف الصحافيين في موريتانيا

وبين مشروع القانون طبيعة ومفهوم المساس بالأمن الوطني؛ حيث نص على أنه "يعتبر مساساً بالأمن الوطني كل نشر أو توزيع لمواد نصية أو صوتية أو مصورة عبر استخدام تقنيات وسائل الإعلام الرقمي أو منصات التواصل الاجتماعي، تستهدف النيل من الروح المعنوية لأفراد القوات المسلحة وقوات الأمن وزعزعة ولائهم".

واعتبر الصحافي الموريتاني عبدالله سيديا ولد الشيخ أحمد بأن القانون انتكاسة للحرية، وقال "نريد من وزير العدل تعريفاً محدداً للإساءة" والإجابة على السؤال: متى يكون القول إساءة في حق الرئيس وبأي مفردات؛ القانون الجديد مطاط وقابل للتكييف وهو انتكاسة لحرية التعبير.

وحدد القانون مفهوم "السلم الأهلي" في المادة الرابعة بأنه "يعد مساساً بالسلم الأهلي وباللحمة الاجتماعية كل توزيع عبر وسائل الإعلام الرقمية أو وسائل التواصل الاجتماعي لمواد صوتية

من سنتين إلى أربع سنوات وبغرامات مالية من 200 ألف أوقية جديدة إلى 500 ألف أوقية جديدة (الدولار=357 أوقية)".

ويعتبرون مشروع القانون يكرس نوعاً من التصيق على حرية الرأي وتكثيف الأقوال

وجاءت خطوة إصدار القانون بعد أن هدد الرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني، باتخاذ إجراءات لمواجهة ظاهرة "استغلال الإنترنت في ترويج الشائعات الكاذبة، أو بث الكراهية". وقال الغزواني "هناك من يحاول استغلال الثورة التكنولوجية من أجل زعزعة السكينة العامة، وذلك عبر الترويج للشائعات وبث خطاب الكراهية".

نواكشوط - صادقت الحكومة الموريتانية على مشروع قانون يتعلق بحماية الرموز الوطنية وتجريم النيل من هبة الدولة، الأمر الذي تسبب بموجة واسعة من ردود الأفعال ونقاشات حول تفسيته الغموض وتأثيره على حرية التعبير.

ورأى العديد من المدونين والصحافيين أن القانون يكرس نوعاً من التصيق على حرية الرأي وتكثيف الأقوال.

ويص مشروع القانون الجديد على أنه "يعد مساساً بهبة الدولة ورموزها من يقوم عن قصد عن طريق استخدام تقنيات الإعلام الرقمي أو منصات التواصل الاجتماعي، بالمساس بثوابت الوحدة ومقدسات الدين الإسلامي أو الوحدة الوطنية والحرمة الترابية أو بسبب أو إهانة شخص رئيس الجمهورية أو العلم أو الشئبة الوطني".

كما ينص على "معاينة مرتكب أحد هذه الجرائم -دون المساس بالعقوبات الأشد المقررة في قوانين أخرى- بالسجن

فدنيا كوميديا استعراضية مستمرة متعلقة بذلك، لمجرد تباهي البعض بالثراء المالي، من أجل جعل المقابل يشعر بأنهم أذكى مما يتوقع مع أنهم لا يمتلكون إنجازاً متعلقاً باستحصال المال الذي هبط عليهم. ويطلقون أي كلام يجعل الجمهور مخطلًا وأنهم على حق. لا يمكن مثلاً التشكيك بذكاء جيف بيزوس عند الحديث عن أمواله الطائلة في إدارة شركة أمازون، لكن واحداً من أثرى المطربين في الخليج والعالم العربي قال إنه لا يفعل شيئاً سوى الأكل والنوم؛ عندما سُئل وهو جالس في قصره الفخم عما يقوم به بعد توقف الحفلات مع انتشار وباء كورونا. لك أن تعرف أن هذا المطرب يخطئ بشعبية وفرة هائلة وتخصص له قنوات فضائية يومياً ساعات لبث أغانيه. وبمجرد أن يبدر هذا المطرب تقاعسه عن مسؤوليته الذاتية أمام نفسه على الأقل، فقد كشف لنا حقيقة وعيه... هناك زيف حقيقي سائد.



لا يكمن ضعف الكم الهائل من الحوارات التلفزيونية في أسئلة المحاورين وحدهم، بل يكشف لنا عن جبل من الفنانين المفتقدين للذكاء قبل الثقافة والمعرفة، إنهم يعرون ضحالة وعيهم على الأغلب في حوارات مكررة

الأذكياء من الفنانين يعرفون ويخطون لما يقدمون عليه وما يصحون به، وقادرون على الدفاع عن منتجهم الفني، لأن الذكاء أكثر من مجرد هبة بيولوجية. الذكاء يعني الوثوق بمشاعرك أيضاً. فيتعلم الأشخاص الأذكياء كيفية الوثوق بإشاراتهم الداخلية جنباً إلى جنب مع المعلومات الخارجية.

سيكون لدينا على الجانب الآخر ما تكشفه لنا أغلب الحوارات التلفزيونية مع فنانين، يتحدثون عن كل شيء من أجل إثبات حضورهم للجمهور، لكنهم في حقيقة الأمر لا يقدمون في ذلك فكرة عميقة أو جديدة، كما حدث مع ممثل مصري شهير كان يتحدث بجهل مريع عن أعمال مؤلف مسلسل شارك في بطولته؛ نفس هذا الفنان الشهير تحدث عن قضاء إجازته في أثينا أكثر من عشر دقائق في نفس الحوار، وكان المحاور يعبر بامتياز عن الفشل الصحافي في صناعة الأسئلة عندما استمر في إطلاق الأسئلة السطحية عن أطعمة اليونان، بوصفها عالماً مجهولاً للمشهد المصري؛

بينما الأذكياء هم من يقدرون وقتهم، على العكس من ذلك الفنان الذي لا يستطيع أن يرى الهدف من حديثه التلفزيوني الطويل نسبياً عن إجازته الشخصية.

يحدرتنا ترابوليونيس بحكم التجربة التي عاشها في حوار "خبث الزائف" من المشاهير، من "المثقف الزائف" بمجرد أن نرى أحدهم يسعى للسيطرة على محادثة ما.

ويمكن لقراء هذا المقال، على الأرجح، أن يعدوا قائمة من المشاهير العرب تحفل بهم الحوارات التلفزيونية وببفس المواصفات التي أوجدها خبير صناعة الإعلانات للذكاء الزائف.

تكرار كلام يعرفه الأثنا



تكرار كلام يعرفه الأثنا